

التحقيق العام في قضية برج غرينفل

الخميس، 14 سبتمبر 2017

(الساعة 10:30 صباحاً)

الافتتاح الرسمي للتحقيق

سير مارتن مور - بك:

أسعدتم صباحاً. أرحب بكم إلى جلسة الافتتاح الرسمي للتحقيق.

إذا كانت الغاية من حضور البعض هي الترجمة لشخص آخر، فلا تشعروا بالحاجة للتحدث بصوت منخفض أثناء إلقاءي لبياني الافتتاحي.

هذا هو الافتتاح الرسمي للتحقيق العام في حريق برج غرينفل الذي شبّ في شهر يونيو من هذه السنة. في تلك الحادثة المؤلمة، قبل ثلاثة أشهر بالضبط، لقي ما لا يقل عن 80 شخصا مصرعهم عندما حاوطت ألسنة اللهب المبنى في مأساة لم يسبق لها مثيل في زمننا المعاصر.

هذا وقت مناسب لأن نتذكر بكل تواضع ومراعاة للمشاعر أولئك الذين تُوفوا في ذاك الحريق، وأن نتذكر عائلاتهم وأصدقاءهم وكل الذين يتألمون لفقدانهم. وعليه، فإنني أدعوكم إلى الوقوف معي دقيقة صمت إعراباً منا عن إجلالنا لمن فقدوا أرواحهم ولمن تغيّرت حياتهم إلى الأبد بفقدانهم لمن أحيوا.

(الجميع يقفون دقيقة صمت)

شكراً جزيلاً لكم.

إنه لمن المناسب في مستهل هذا التحقيق أن أعرب بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء هيئة التحقيق عما نشعر به من أسى وحزن حيال ما تسبب به الحريق من خسائر بالأرواح وخراب وجراح.

وإننا ندرك تمام الإدراك بأن الأمر لم يقتصر على موت أو إصابة كثيرين في ذاك الحريق، بل إن الكثير ممن نجوا تأثروا بصورة هائلة بما مرّوا به وعانوا منه. وإننا مدركون أيضاً بأن الكثيرين فقدوا كل ما يملكون، وأنهم ما زالوا حتى الآن معتمدين على الآخرين في احتياجاتهم اليومية.

لا يمكن للتحقيق إعادة أيّ من هذه الأمور، ولكن يمكنه تقديم أجوبة، ولسوف يقدم أجوبة، عن الأسئلة الملحة حول كيف يمكن لكارثة من هذا النوع أن تحصل في القرن الحادي والعشرين في لندن، وبهذا أمل في توفير قدر بسيط من العزاء والسلوان.

وحرّي بنا أيضاً أن نستذكر بأن كارثة بهذا الحجم قد شكّلت تحدياً غير مسبوق لأجهزة الطوارئ، وخصوصاً لفرقة الإطفاء في لندن. وهناك العديد من نواحي الاستجابة للحريق والتي يرغب التحقيق في التدقيق فيها، ولكن من واجبنا أن نشيد بأفراد خدمات مكافحة الحريق والإنقاذ الذين جازف الكثيرون منهم بحياتهم أثناء محاولتهم إنقاذ الآخرين.

وأخيراً ولكن ليس آخراً، أودّ أن أثنّي على أهالي المجتمع المحلي الذين بذلوا، مع من انضم إليهم من متطوعين من خارج الحي، الكثير والكثير لمساعدة ودعم بعضهم البعض في هذه الأسابيع العصيبة للغاية.

وقد دُهِشت حين علمتُ مؤخراً بأن بعض الأطفال الذين هربوا من البرج توجهوا إلى مدارسهم في اليوم التالي لتقديم امتحاناتهم، وتمكنوا وبشهادة الجميع من إحراز نتائج حسنة جداً. ولعلّه من الصعب العثور على مثال لقدرة التحمل والصمود أفضل مما لدى هذا المجتمع.

في استجابتها لهذه الحادثة المروعة في 28 يونيو، عيّنتني رئيسة الوزراء رئيساً لهيئة التحقيق في هذه الكارثة. والهدف من التحقيق معرفة ما حصل ولماذا حصل، وصولاً إلى ضمان منع وقوع مصيبة مماثلة مرة أخرى أبداً.

وفي 5 يوليو بوشر بإجراء مشاورات عامة حول صلاحيات هيئة التحقيق. استمرّت هذه المشاورات حتى 4 أغسطس، وحينها كانت الهيئة قد تسلّمت أكثر من 550 ردّاً، وكان من بينها ردودٌ من بعض الذين كانوا يسكنون في برج غرينفل وأجزاء أخرى من هيئة إسكان لانكستر وست.

في ضوء الردود على المشاورات، كتبت إلى رئيسة الوزراء بتاريخ 10 أغسطس مقترحاً نطاق الصلاحيات، وقد وافقت عليها. يمكن الاطلاع على رسالتي وجواب رئيسة الوزراء عليها على الموقع الإلكتروني للتحقيق. وفي أعقاب هذا التبادل للرسائل، وُضعت الترتيبات لبدء التحقيق بشكل رسمي في 15 أغسطس.

قلت في رسالتي أيضاً أنني أفكر جدياً في تعيين مقيمين لتزويدي بالنصائح. وقد أجريت منذئذ مناقشات مع عدد من الأشخاص الذين يبدون لي بأنهم قد يتمتعون بالقدرة على رفق التحقيق بخبرات وآراء من منظور لا أتمتع به شخصياً.

أعرف أن الكثير من الناجين يودون لو أنني أعين واحداً من بينهم، أو ربما واحداً من بين السكان المحليين، كأحد المقيمين العاملين معي. والكثير منهم يستطيع طبعاً تقديم أدلة قيّمة، وسوف أعمل جاهداً على ضمان الاستماع إلى كل شهاداتهم والأخذ بها بكل عناية. ولكن تعيين مقيم من بين الأشخاص الذين لهم صلة مباشرة بالحريق قد يضر بحياديّتي في نظر الآخرين الذين لهم هم أيضاً صلة كبيرة بالتحقيق. ومن هنا توصلت إلى قناعة بأنني لا أستطيع اتخاذ المسار الذي يتتمون عليّ اتخاذه.

ونتيجة لذلك، اتصلت بعدد من الأشخاص، وجميعهم مستقلون تماماً عن أولئك الذين يمكن أن يطالهم التحقيق في سلوكهم، وممن لديهم خبرات اجتماعية وإدارية تمكّنهم من تزويدي بالمساعدة التي أحتاجها للقيام بمهمتي.

سأحتاج أيضاً إلى مساعدة الأشخاص الذين يمكنهم أن يقدموا لي مشورة الخبراء في مجالات فنية أخرى، وعلى وجه الخصوص انتشار النيران في مباني السكن شاهقة الارتفاع، وأوجه تعقيدات أنظمة البناء، مع إشارة خاصة إلى الحماية من الحريق.

وأعقد حالياً مناقشات مع العديد من الأشخاص الذين يتمتعون، في رأيي، بالخبرات اللازمة لتأدية هذه الأدوار، ويسرّني أن أقول أن هذه المناقشات تحرز تقدماً جيداً. أمل أن يكون باستطاعتي الإعلان عن تعيين المجموعة الأولى من المقيمين في غضون الأسبوع القادم أو نحو ذلك.

سيقدم لي المقيمون العاملون معي النصائح، وبالشكل المناسب، طيلة فترة التحقيق. وعلى العموم، سوف يحضرون الجلسات التي ستؤخذ فيها إفادات تقع ضمن مجالات خبراتهم الخاصة. لكن سيظلون على اطلاع على الوقائع من خلال قراءة محاضر الجلسات التي لا يحضرونها. وعندما يحين موعد كتابة تقرير، سوف أطلب منهم تعليقاتهم ونصائحهم، لكن في نهاية المطاف تقع المسؤولية بشأن ما يتوصّل إليه التحقيق وما يوصي به على عاتقي أنا.

لقد نُشرت صلاحيات التحقيق على نطاق واسع ويمكن الرجوع إليها على الموقع الإلكتروني. ولكن قد يكون من المفيد أن أقرأها على مسامعكم ليستفيد أيضاً كل من لم يطلع عليها.

الصلاحيات هي كما يلي:

1. التدقيق في الظروف المحيطة بالحريق في برج غرينفل في 14 يونيو 2017، بما في ذلك كل مما يلي:

أ. السبب أو الأسباب المباشرة للحريق، والعوامل التي أدت إلى انتشاره إلى كامل المبنى؛

ب. تصميم المبنى وبنائه والقرارات المتعلقة بتعديله وتجديده وإدارته؛

ج. نطاق وكفاية أنظمة البناء وأنظمة الحريق والتشريعات الأخرى، والتوجيهات وممارسة قطاع البناء المتعلقة بتصميم وتشديد وتجهيز وإدارة المباني السكنية شاهقة الارتفاع؛

د. ما إذا كان قد تمّ التقيد بهذه الأنظمة والتشريعات والإرشادات وممارسات قطاع البناء، في حالة برج غرينفل، وبإجراءات السلامة المعمول بها فيما يتعلق بهذا البرج؛

هـ. الترتيبات التي اتخذتها السلطة المحلية أو هيئات مسؤولة أخرى لتلقي المعلومات والعمل بموجبها، سواء تم الحصول عليها من سكان محليين أو توفرت من مصادر أخرى، بما في ذلك معلومات استُنتجت من نشوب حرائق في مباني أخرى، وذات علاقة بخطر نشوب حريق في برج غرينفل، والتدابير المتخذة استجابة لهذه المعلومات؛

و. تدابير الوقاية من الحريق والسلامة من الحريق التي كان معمولاً بها في برج غرينفل يوم 14 يونيو 2017؛

ز. استجابة فرق الإطفاء في لندن للحريق؛

ح. استجابة الحكومة المحلية والحكومة المركزية خلال الأيام التي أعقبت الحريق مباشرة.

2. رفع تقرير بما توصلت إليه من نتائج إلى رئيسة الوزراء في أقرب فرصة ممكنة وتقديم توصيات.

صيغت صلاحيات التحقيق عمداً بقلب فضفاض حتى تتيح لي المجال لمتابعة أي خيوط قد تبدو مفيدة للتحقيق. وأعتقد أنه من الجدير بنا التأكيد على أن مجالات التحقيق المحددة التي تشير إليها الصلاحيات هدفها تحديد الموضوعات الرئيسية للتحقيق، دون أن يكون المقصود هو أن تكون جامعة مانعة. والأمر متروك لي لأقرر تفسير الصلاحيات، ولن يثني شيء عن متابعة مسارات التحقيق التي قد توصل إلى معلومات ذات قيمة.

سأتحد بمزيد من التفصيل عن ذلك بعد قليل، ولكن من المهم أن نفهم حجم المهمة التي أمامنا. فهي سوف تتطلب الكثير من العمل الشاق للحصول على الوثائق وتحليلها، ولإعداد إفادات من قد يستطيعون تقديم أدلة قيمة. وبمساعدة من فريق عملي، سوف أعمل جاهداً على بدء العمل في أسرع وقت ممكن.

لقد أُتيث على ذكر فريق التحقيق، وقد تكون هذه لحظة مناسبة لتعريفكم به. أمين سر التحقيق هو مارك فيشر. إنه موظف حكومي متمرس وسبق له أن عمل مديراً لدائرة المجتمع المدني بوزارة الثقافة والإعلام والرياضة. مارك رئيس لطاخم إداري مؤلف من عدد من الموظفين الحكوميين الذين تم اختيارهم من بين عدة مئات ممن أعربوا عن رغبتهم بالمشاركة في التحقيق.

نائبته هي أماندا جيفري، التي كانت أمينة سر لجنة التحقيق في حادثة هيلزبره، وعملت قبل ذلك نائبة لأمين سر لجنة تحقيق ليفيسون. يتولى الطاقم معالجة سلسلة المهمات الإدارية كلها، ويتخذ من محاكم العدل الملكية مقراً له حالياً.

محامية التحقيق هي كارولان فيذرستون. سبق أن كانت كارولان واحدة من كبار المحامين في الدائرة القانونية الحكومية. وبوصفها نائبة للمدير، فقد ترأست طاقماً كبيراً للتعامل مع العديد من مختلف أنواع الدعاوى القضائية. وهي تتأس فريق التحقيق المؤلف من ثلاثة محامين ويضم كاثرين كينيدي وشافي ناصر، وكلاهما من العاملين في الدائرة القانونية الحكومية.

كما أنني أحظى بفريق من المستشارين القانونيين، المتمرسين والمبتدئين. ريتشارد ميليت مستشار قانوني للملكة كان قد تأهل لممارسة المرافعة أمام المحاكم في عام 1985، وعُيّن مستشاراً قانونياً للملكة في عام 2003. وهو يتمتع بخبرة واسعة في التعامل مع الكثير من أشكال النزاعات المدنية المعقدة، ويتبوأ منصب نائب قاضي المحكمة العليا. وهو يرأس فريقاً من خمسة محامي مرافعات آخرين، وقد اختير كل منهم لما يتمتع/تتمتع به من خبرة في مجال معيّن.

وبيرنارد ريتشموند مستشار قانوني للملكة، وكان قد تأهل للمرافعة في عام 1988 وتمّ تعيينه مستشاراً قانونياً للملكة في عام 2006. وهو محامي دفاع في القضايا الجنائية ويتمتع بخبرة كبيرة جداً في القضايا التي تنطوي على الاستماع لشهود مستضعفين. ويعمل أيضاً كقاضي تحقيق جنائي مساعد.

كيت غرانج مستشارة قانونية للملكة، وقد تأهلت لممارسة المرافعة أمام المحاكم في عام 1998 وعُيّنت مستشارة قانونية للملكة في عام 2017. وهي تتمتع بخبرة خاصة في قانون التجارة والإنشاءات والتحقيقات والقانون العام.

أما أندرو كينيير وروز غروغان فكلاهما مستشار قانوني مبتدئ. ولديهما معرفة بالشبكة المعقدة من التشريعات والتوجيهات المتعلقة بالسلامة من الحريق في المباني. ويتمتع أندرو أيضاً بخبرة في العمل في تحقيقات عامة كبيرة، مثل تحقيق لادبروك غروف.

زينات إسلام هي الأخرى أخصائية دفاع في القضايا الجنائية، وستعمل جنبا إلى جنب مع بيرنارد ريتشموند.

من المهم فهم أن عملية التحقيق ليست تخاصمية. ومهمتي ليست تقرير أي من الطرفين أو الأطراف المتنافسة هو صاحب الحجة الأصح، وليست معاقبة أحد أو منح تعويض لأحد. بل مهمتي هي مجرد التوصل إلى الحقيقة بمساعدة جميع من لديهم إفادات يدلون بها ولها علاقة بالموضوع.

ومن هنا فلا بدّ من النظر إلى العملية على أنها في الأساس عملية تعاونية. وبهذا، فإن دور المحامين والمستشارين القانونيين في التحقيق ليس النّفع باتجاه أي نتيجة أو استنتاج معيّن، ناهيك عن محاباة أي شاهد بعينه أو أي فئة من الشهود؛ بل إن دورهم هو أن يضعوا أمامي وأمام الجمهور الأدلة التي ستمكّنني من استنتاج ما حدث، وبالتالي أطرح توصيات للمستقبل.

ولسوف يفعلون ذلك من خلال عرض الإفادات في جلسات عامة، ومن خلال استجواب الشهود الذين أقرّر أنا استدعاءهم لإعطاء إفاداتهم. وإذا اقتضى الأمر، فإنهم سيزودوني أيضاً بنصائح محايدة حول مسائل تتعلق بالقانون والإجراءات.

جميع الجلسات سوف تُعقد بصورة علنية، إلا إذا كانت الطبيعة الخاصة للإفادة أو الحجج القانونية تتطلب غير ذلك.

إنني أدرك تمام الإدراك بأن الأشهر القليلة الماضية قلبت حياة الذين يعيشون في حي شمال كنزنگتون رأساً على عقب، وأن سكان برج غرينفل السابقين وغيرهم من السكان المحليين يملكون إحساساً من الغضب والشعور بأنهم خُدلوا. هذا أمر طبيعي ومفهوم تماماً، ولكن توصل هيئة التحقيق إلى حقيقة ما حصل يقتضي منا أن نبحث عن الأدلة ذات الصلة وندقق فيها بهدوء وعقلانية.

وسوف يتبنّى المحامون والمستشارون القانونيون العاملون في التحقيق هذا النهج في أدائهم لمهمتهم، كما أمل أن يكون هذا هو أيضاً نهج الممثلين القانونيين لمختلف المشاركين الأساسيين. فبهذه الطريقة سيعينوننا جميعاً على اكتشاف أين تكمن الحقيقة.

ومن واجبي أن أذكر الجميع أن المادة 2 من قانون التحقيقات لعام 2005 تحظر عليّ تقرير المسؤولية المدنية أو الجنائية لأي شخص أو الحكم عليه. ومع ذلك، فإن المادة ذاتها تنص بشكل صريح على أنه لن يعيّنني احتمال وجود مسؤولية يتم استنتاجها من أي نتائج أو توصيات قد أطرحها. وعليه فإنني لن أحجم عن استخلاص أي نتائج أو توصيات تبررها الأدلة لمجرد أن شخصاً آخر قد يظن في وقت لاحق أنها تشكل أساساً لمسؤولية مدنية أو جنائية. والشرطة بالطبع تجري تحقيقها الخاص في جرائم جنائية محتملة.

اختيرت هذه القاعة للافتتاح الرسمي اليوم لأنه كان من الضروري إيجاد مساحة كبيرة كافية لاستيعاب الناس الذين كان يُعتقد بأنهم يرغبون في الحضور. وأنوي، إذا كان ممكناً، العثور على قاعة لعقد الجلسات التي ستُسمع فيها الإفادات. وسوف تُنشر المعلومات حول زمان ومكان انعقاد جلسات الاستماع على الموقع الإلكتروني للتحقيق.

أما المعلومات الخاصة بطرق الاتصال بفريق التحقيق فمن الممكن الحصول عليها من أعضاء الفريق الموجودين هنا صباح اليوم، ومن الموقع الإلكتروني للتحقيق. وسيُنشر في وقت لاحق على الموقع الإلكتروني محضر مجريات اليوم وأي قرارات وتوجيهات قد اتخذها من حين إلى آخر.

وجلسات الاستماع سوف تُبث مباشرة إلى مواقع أخرى إن كان هناك طلب كافٍ ببرز ذلك، وعبر الموقع الإلكتروني للتحقيق حتى يمكن للجمهور ككل متابعة مجريات التحقيق، ما لم يتوفر سبب وجيه يدعو إلى عدم القيام بذلك في أي حالة خاصة. وسوف تُنشر محاضر الجلسات على الموقع الإلكتروني بأسرع ما يمكن في أعقاب اختتام مداولات كل يوم.

غير أن الإفادات التي سيدلي بها الشهود في جلسات الاستماع تشكل جزءاً فقط من المواد التي سينظر التحقيق فيها. وسيكون جزء كبير من هذه المواد في شكل وثائق. وعليه، اعترم ضمان تصوير الوثائق ذات الصلة التي من المناسب اطلاع الجمهور عليها ووضع نسخ عنها في قاعدة بيانات إلكترونية بشكل يمكن استخراجها وعرضها على شاشات أثناء الجلسات وإتاحتها لأغراض الاطلاع عليها عبر رابط على الموقع الإلكتروني للتحقيق بعد أن تكون قد وضعت كدليل إثبات.

على الرغم من أن الجلسات سوف تُبث إلى أماكن يمكن للناس فيها مشاهدتها بال بث المباشر، فإنني أعتقد بأن من المهم أن يتمكن أفراد من الجمهور من حضور جلسات الاستماع شخصياً بالقدر الممكن عملياً. ولهذا فإنني سوف أتخذ خطوات تضمن عقد جلسات الاستماع التي ستؤخذ خلالها الإفادات في قاعات واسعة تكفي لاستيعاب عدد كبير من الجمهور، إضافة إلى ممثلي هيئات الصحافة ووسائل الإعلام.

وأقترح إجراء التحقيق على مرحلتين. في المرحلة الأولى سأحقق في انتشار الحريق نفسه، وأين وكيف بدأ، وكيف انتشر إلى الأجزاء الأخرى من المبنى، وسلسلة الأحداث التي تتالت وتكشفت على مدى الساعات التي سبقت إخماده في نهاية المطاف. وسوف أنظر أيضاً في استجابة خدمات الطوارئ وإخلاء السكان.

من الضروري معالجة هذه المسائل أولاً لسببين: الأول هو أن هناك حاجة عاجلة لمعرفة جوانب التصميم والبناء التي لعبت دوراً كبيراً في إتاحة وقوع الكارثة في المبنى. هذا أمر مهم، لأنه إذا كانت هناك عيوب مماثلة في بنايات مرتفعة أخرى، فلا بد من الإسراع في اتخاذ خطوات لضمان سلامة من يعيشون فيها.

والسبب الثاني هو أننا ما لم نفهم سلسلة الأحداث التي جرت بشيء من التفصيل، فإنه لن يكون من الممكن لنا أن نحدد بدقة القرارات الحاسمة التي كان لها أثرها في تعريض المبنى إلى خطر حريق خرج عن السيطرة.

ما أنوي عمله في نطاق هذه المرحلة الأولى من التحقيق هو أن أحصل على إفادات شفوية وخطية من أولئك الذين يمكنهم إعطاء شرح مباشر لما حصل في الليلة موضوع التحقيق. وسوف يكون من بينهم، بشكل خاص، سكان سابقون في البرج تمكنوا من الهرب من الحريق، وأشخاص يعيشون في المنطقة المحيطة بالبرج، ورجال الإطفاء. قد تكون إفاداتهم قيمة كبيرة، وكلّي أمل في أن يتقدم عدد كبير منهم ليخبرونا بتجاربههم الشخصية. وسوف أطلع أيضاً على الصور الفوتوغرافية ولقطات الفيديو التي التقطت للحريق، وأستمع لتسجيلات المكالمات التي وردت إلى أجهزة الطوارئ.

أعرف أن إعطاء إفادة، سواء في شكل رسالة أو بالحضور شخصياً، يمكن أن يكون تجربة مؤلمة بالنسبة لأي شخص، ولهذا فإنني أنوي التأكيد قدر الإمكان على أن يُطلب من سكان البرج السابقين، وغيرهم من أهالي هيئة إسكان لانكستر وست، الحضور مرة واحدة فقط لإعطاء إفاداتهم. ولهذا فإنني أرى أن من الواجب إعطاء الفرصة لمن يستطيعون إعطاء إفادات تتعلق بالمرحلة الأولى

من التحقيق ليقدموا في الوقت ذاته ما قد يتوفر عندهم من أدلة حول أمور سوف أنظر فيها في المرحلة الثانية، كالهواجس التي يمكن أن يكونوا قد أعربوا عنها قبل نشوب الحريق بشأن سلامة المبنى، أو ما عاشوه في الأيام التي أعقبت الحريق مباشرة.

أما بالنسبة للذين هربوا من البرج، فإن وطأة إعطاء إفادة قد تكون أضخم بكثير بفعل الآثار المستمرة لما يمكن وصفه بأنه أشد التجارب إيلا. وإنني مدرك تماما للصعوبات المتعلقة بها. وأعتزم فعل كل ما هو ممكن للتأكد من أن إجراءات مساعدة التحقيق لن تسفر عن معاناة أخرى لا لزوم لها. ولتحقيق هذه الغاية، سوف أسعى للحصول على مساعدة وتعاون خاصين من الذين يمثلون الضحايا والعائلات وأجهزة الطوارئ. وإنني مستعد لسماع الاقتراحات حول سبل الحصول على إفادات هؤلاء الشهود بطريقة مناسبة وتراعي الحساسيات.

عملية التحقيق تستدعي الاستعجال فيها، وهناك حاجة واضحة لبدء جلسات الاستماع في أقرب فرصة ممكنة. ولكنني أدرك بأنه من الضروري العمل بحساسية ومراعاة للمشاعر، وسوف أتخذ ما أراه مناسباً من الخطوات التي تتماشى مع الممارسة الحالية لضمان أن يتمكن الشهود من إعطاء أفضل إفادة يمكنهم إعطاءها.

المرحلة الثانية من التحقيق سوف تدقق على نطاق واسع في كيفية كون المبنى معرضاً بهذه الصورة الخطيرة لخطر حريق كارثي. وسوف يشتمل ذلك على تحقيق في تصميم المبنى، وما طرأ عليه من تعديلات من وقت إلى آخر على مدى السنوات السابقة، والقرارات ذات الصلة بالتصميم والإنشاء والتي اتخذت في إطار كل من تلك التعديلات، والأسباب الكامنة وراء تلك القرارات. وسوف أسأل أيضاً إن كان المبنى في كل مرحلة من مراحل بنائه قد تقيد بتنظيمات البناء المعمول بها وقتئذ، وما إذا كانت تلك التنظيمات بحد ذاتها كافية.

سيجري التدقيق أيضاً في مدى ونطاق التقديرات التي أجريت حول خطر نشوب حريق، والخطوات التي اتخذت رداً عليها. سيكون لهذه الأسئلة ومثيلاتها أهمية خاصة بما يتعلق وآخر تجديد للمبنى، والتغليف الخارجي له.

كما يتناول أحد الأجزاء المهمة من تحقيقاتي التدقيق في فحوى الاتصالات بين السكان وهيئة إدارة شؤون المستأجرين، والمجلس المسؤول عن سلامة برج غرينفل، والردود على تلك الاتصالات.

وفي نطاق المرحلة الثانية، سوف أتفحص الاستجابة للكارثة والخطوات التي اتخذت في الأيام التي أعقبت الحريق مباشرة لتوفير الطعام والمأوى والاحتياجات الأساسية الأخرى لأولئك الذين دُمرت بيوتهم وفقدوا كل شيء.

قد يستغرق هذا الجزء من التحقيق فترة أطول من المرحلة الأولى لأنه يتطلب تفحص العديد من الوثائق التي تم الحصول عليها من المجلس المحلي ومن هيئة إدارة شؤون المستأجرين وغيرهما من المؤسسات التي كان لها علاقة بآخر تجديد للمبنى، إلى جانب إفادات الكثيرين ممن شاركوا شخصياً في عملية اتخاذ القرار.

على الرغم من أنني أشرت إلى مرحلتي التحقيق كلتيهما، فإنني أريد أن أوضح بأنني عازم، قدر الإمكان، على أن ينطلق العمل على المرحلتين كلتيهما بالتوازي. ولقد بعثت محامية التحقيق برسائل إلى العديد من الشركات والهيئات الأخرى التي كان لها علاقة بالتجديدات الأخيرة طالبة منها تقديم الوثائق المتعلقة بمجالات تخصصاتها في العملية. ومن بين هذه الهيئات طبعاً المجلس المحلي وهيئة إدارة شؤون المستأجرين.

إن لديّ كل الاعتقاد الذي يدعوني لأن أتوقع استلام عدد كبير جداً من الوثائق التي لا بدّ من قراءتها وتحليلها. سوف يستغرق هذا قدراً كبيراً من الوقت. لكن قد لا تكون للكثير من تلك الوثائق صلة مباشرة بالمرحلة الأولى من التحقيق، ولهذا فليس هناك من سبب لأن يؤدي ذلك إلى إعاقة المرحلة الأولى التي يمكن أن تتمخض عن أدلة من نوع مختلف.

في نطاق استعداداته للتحقيق، أعدَّ فريق عملي قائمة بالمسائل التي الغرض منها وضع تفاصيل مسهبة للأسئلة التي سوف أَسْأَلُ للإجابة عنها. وسوف تُنشر على الموقع الإلكتروني للتحقيق لاحقاً اليوم حتى يتمكن كل من يريد من معرفة ما يرمي إليه التحقيق.

ولكنني أود أن أشير إلى تنبيه بسيط: قائمة المسائل هذه ليس الغرض منها أن تكون موجزا شاملا لما سيتناوله التحقيق. فبطبيعة عملية كهذه سوف أرغب بمتابعة المسارات والخيوط الجديدة للتحقيق حينما تظهر. وبالتالي يجب اعتبار قائمة المسائل مجرد بيان بالأفكار الحالية، وليست برنامج عمل مؤكد.

كما يتضح من قائمة المسائل، تشجع صلاحيات التحقيق طرح مجموعة واسعة من الأسئلة، وبالطبع المسائل المحددة التي تشير لها هذه الأسئلة لا تهدف بحد ذاتها لأن تقيد التحقيق. تفسير صلاحيات التحقيق من اختصاصي، وأود التأكيد على أن التحقيق لا ينحصر بالوقائع حول انتشار الحريق، وهو ما أمل أن أكون قد أوضحته بشكل جلي. بل أعتزم البحث بدقة في طرق اتخاذ القرارات المتعلقة بإدخال تعديلات على المبنى، بما في ذلك الدوافع وراء إدخال تلك التعديلات. فذلك يشكل جزءاً لا يتجزأ من فهم كيفية وسبب اندلاع الحريق، والاستفادة من الدروس للمستقبل.

قواعد التحقيق لعام 2006 تضع على عاتقي مهاماً محددة فيما يتعلق بتحديد المشاركين الأساسيين، وكذلك المحامين كممثلين قانونيين معتمدين. وقد نُشرت إجراءات تقديم طلب المشاركة بصفة مشارك أساسي على الموقع الإلكتروني للتحقيق في منتصف أغسطس، وطلب ممن يرغبون بأن يكونوا مشاركين أساسيين تقديم طلباتهم بموعد أقصاه يوم 8 سبتمبر.

وقد تلقينا نحو 300 طلب كهذا، أغلبهم وصلنا في نهاية الأسبوع الماضي. ومن خلال محامية التحقيق، أبلغت بالفعل بعض مقدمي الطلبات قبولهم بصفة مشارك أساسي، لكن لا مناص من أن العديد من الطلبات مازال يتعين البت بها، وهي حالياً قيد النظر بها. وعملية النظر في هذه الطلبات قد تستغرق بعض الوقت، وقد أحتاج في بعض الحالات للاستماع لمذكرات شفوية لأتمكن من التوصل لقرار. في هذه الحالة، سوف تُتخذ ترتيبات لعقد جلسات استماع لهذا الغرض.

بالطبع يحق للمشاركين الأساسيين وجود ممثلين قانونيين عنهم، لكن حين يكون لدى العديد منهم نفس الاهتمامات، من غير المنطقي أن يطرح المحامون عنهم نفس النقاط نيابة عن كل منهم بشكل منفصل. حيث إن عمل ذلك يعتبر بكل بساطة مضيعة للوقت والموارد.

القاعدة 7 من قواعد التحقيق تسعى لتجنب ذلك الوضع بكونها تفرض على رئيس التحقيق واجب التوجيه بأن المشاركين الأساسيين الذين لديهم مصالح متشابهة في نتيجة التحقيق، والذين يعتمدون على وقائع متشابهة، يجب أن يمثلهم ممثل قانوني واحد معتمد، إن رأى بأن من المنصف والمناسب تمثيلهم بشكل جماعي. وحتى في حال وجود محامين مختلفين يمثلون أشخاصاً لديهم اهتمامات مختلفة، فقد يكون من المنطقي أن يتولى واحد من المحامين المسؤولية عن المسائل التي يكون لموكليهم فيها مصالح متشابهة عموماً.

وبالتالي من مصلحة الجميع إجراء مناقشات بين المشاركين الأساسيين الذين لديهم نفس الاهتمامات أو اهتمامات متشابهة، وذلك بهدف التوصل لاتفاق فيما بينهم على ترتيبات منطقية تقلل عدد الممثلين القانونيين الفرديين الحاضرين للتحقيق، دون التضحية بالمتطلبات الأساسية لتحقيق الإنصاف والعدالة.

أمل في إمكانية التوصل لشكل من أشكال الاتفاق. إلا أنه في حال عدم إمكانية ذلك، قد أضطر للعمل بموجب القاعدة 7 وأحدد بنفسى ترتيبات التمثيل القانوني. لكن قبل أن أفعل ذلك، سوف أَسْأَلُ للحصول على مذكرات خطية من الذين سوف يتأثرون بذلك، وقد أرغب في الاستماع لمذكرات شفوية خلال جلسة استماع خاصة تُعقد لهذا الغرض.

وإنني أَسْأَلُ، قدر المستطاع، إلى تعاون طوعي في تقديم الوثائق وغيرها من المستندات، كإفادات الشهود، التي تحتاجها هيئة التحقيق لأداء عملها. وأتوقع من كل ممن يتلقى طلباً من ذلك النوع تقديم كافة المواد ذات الصلة دون الحاجة لأن أمارس بنفسى

صلاحياتي القانونية. لكن بموجب المادة 21 من قانون 2005، لديّ صلاحية طلب حضور شهود وتقديم وثائق ولن أتردد، إن لزم الأمر، عن استخدام تلك الصلاحية.

لقد قدم فريق التحقيق بالفعل عددا من الطلبات للحصول على مستندات ووثائق ذات صلة، والتي يجري تقديمها حاليا. ستكون تلك عملية مستمرة، وسوف يُقدّم مزيد من هذه الطلبات مع تطور مسار التحقيق.

وعلاوة على ذلك، أود انتهاز هذه الفرصة لأطلب من كل من لديه، أو يعتقد أن لديه، أي معلومات أو مستندات أو وثائق ذات صلة بالأمور التي أدرسها بذل كل ما في استطاعتهم لحفظ هذه المواد وإبلاغ فريق التحقيق بشأنها فوراً. تفاصيل الطريقة التي تعتزم بموجبها هيئة التحقيق التعامل مع هذه الوثائق يمكن الاطلاع عليها في بروتوكول استلام الوثائق والاطلاع عليها، وذلك على الموقع الإلكتروني للتحقيق.

من الواضح بأن الكثير من المسائل التي ينبغي التحقيق بها، وخصوصاً في المرحلة الأولى من التحقيق، هي مسائل فنية جداً بطبيعتها وتتطلب معرفة خبراء مختصين، وهي معرفة ليست من النوع الذي أتمتع به حالياً. وبالتالي طلبت، أو أنني في صدد الطلب، من بعض من أبرز المختصين بمجالات التحليل الجنائي للحرائق وهندسة الحرائق فحص الأدلة وإعطائي آرائهم بشأنها.

سوف يُعد الخبراء تقارير لأنظر بها، وسوف تتاح للمشاركين الأساسيين فرصة لقراءة تلك التقارير والتعليق عليها قبل تقديم الأدلة. وقد يُستدعى هؤلاء الخبراء للإدلاء بإفاداتهم لشرح تقاريرهم، وللإجابة على أسئلة مقدمة من أطراف أخرى بشأن هذه التقارير.

لقد اتضح من واقع التجربة بأن في العديد من مجالات الخبرة يمكن أن يكون لأشخاص مختلفين آراء مختلفة، وإنني مستعد بكل تأكيد لقبول إفادات خبراء مؤهلين تأهيلاً مناسباً تكون أطراف أخرى قد طلبت منهم الإدلاء بآرائهم. وإن اتضح بأن هناك مجموعة مختلفة من آراء الخبراء حول أي موضوع محدد، فمن المرجح أن أطلب من الشهود مناقشة المسائل ذات الصلة بهدف تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف حولها. فمن شأن ذلك ضمان توجيه الإفادات الشفهية لتتناول أيًا من المجالات التي هناك خلاف حولها.

أود في هذه المرحلة أن أتحديث بمزيد من التفصيل عن الإجراء الذي أعتزم تبنيه في أداء صلاحيات التحقيق. من المرجح أن يكون من الضروري عقد جلسة واحدة أو أكثر للتوجيهات أستمع خلالها للمذكرات وأقدم توجيهات حول مسائل إجرائية. ولن يكون من الضروري حضور المشاركين الأساسيين لهذه الجلسات ما لم تكن لديهم مخاوف مباشرة تتعلق بالمواضيع الجاري بحثها. وسوف تُعقد جلسات استماع مماثلة، وفق ما يلزم، لبحث المسائل التي تطرأ خلال التحقيق. وسوف يُبلّغ المعنيون بمواعيد وأماكن انعقاد هذه الجلسات عن طريق البريد الإلكتروني، إلى جانب نشر هذه التفاصيل على الموقع الإلكتروني للتحقيق.

ويُتوقع من الأطراف الراغبين في تقديم مذكرات خلال جلسات التوجيه إرسال ورقة تتضمن الإطار العام للجدلية، إلى جانب أي وثائق مساندة، إلى محامية التحقيق قبل ما لا يقل عن خمسة أيام عمل من موعد جلسة الاستماع. الإطار العام للجدلية يجب ألا يتجاوز في طوله 15 صفحة، وتجب طباعته على ورق قياس A4، وعلى جانب واحد فقط من كل صفحة، وبخط قياس 12، وأن تكون السطور متباعدة بدرجة 1.5، وألا تتضمن أي ملاحظات ذيلية.

وفي بداية أي جلسة استماع تعتزم هيئة التحقيق الاستماع لإفادات خلالها، سوف يدلي المستشار القانوني للتحقيق بيانا افتتاحيا يحدد فيه طبيعة الإفادات التي يُطلب الاستماع إليها خلال تلك الجلسة. وفي بداية أول جلسة استماع، سوف يُدعى الممثل القانوني المعتمد لكل مشارك أساسي للإدلاء ببيان بالرأي بموجب القاعدة 11 من قواعد التحقيق لعام 2006. وسوف أعطي مزيداً من التوجيهات بشأن تلك البيانات الافتتاحية في وقت لاحق.

وكافة الشهود الذين سوف يُدعون للإدلاء بإفادات شفهية سيكونون شهوداً في التحقيق. وبالتالي سوف يُدعون ويخضعون لاستجواب المستشار القانوني للتحقيق. ورغم أن هيئة التحقيق سوف تطلب مساعدة ممثلين قانونيين، في حال تعيينهم، استعداداً

للاستماع لإفادات الشهود، سيكون لي قرار تحديد أي من هذه الإفادات يشكل جزءا من سجل الدليل الموثق، وأي من الشهود سوف يُدعون للإدلاء بإفادات شفوية إلى جانب إفاداتهم الخطية.

وستكون محامية التحقيق وكل ما يعملون تحت توجيهاتها معنيين مباشرة بعملية الحصول على إفادات من الشهود المحتملين. وسوف ترسل المحامية، حيثما كان مناسباً، قوائم بأهم النقاط الواجب اتخاذها بعين الاعتبار، والأجندات التي تشرح المواضيع التي يجب أن تشملها إفادات الشهود، وأي إجراءات ينبغي اتباعها - مثلاً لدى التعامل مع شهود مستضعفين.

وينبغي على المشاركين الأساسيين الذين يرغبون بتوجيه أسئلة محددة للشهود تقديم هذه الأسئلة خطياً للمستشار القانوني للتحقيق في موعد لا يقل عن خمسة أيام من موعد دعوة الشاهد للإدلاء بإفادته. وسوف تنشر هيئة التحقيق على موقعها الإلكتروني، في أبعد وقت ممكن قبل الجلسة، برنامجاً بتواريخ ومواعيد عزمها دعوة الشهود للحضور للإدلاء بإفادات شفوية، وسوف تحرص على تحديث هذا البرنامج دائماً.

موضوع السماح باستجواب شاهد من قبل أطراف أخرى أقرره أنا وفق ما أراه مناسباً، وسوف يُسمح به، إن كان ذلك ممكناً على الإطلاق، فقط لدى تقديم طلب بموجب القاعدة 10 من قواعد التحقيق.

ولن أسمح ببحث نفس الموضوع من قبل أكثر من طرف واحد، وفي حال تطلب ذلك التشاور والتعاون مسبقاً بين الأطراف، فإنني أتوقع حدوث ذلك بالفعل.

أفكر حالياً بالدعوة لإرسال المذكرات الأخيرة خطياً بعد الانتهاء من جمع كافة الأدلة، وإعطاء المشاركين الأساسيين فرصة لإعطاء مذكرات شفوية. وسوف أعطي مزيداً من التوجيهات بهذا الشأن لاحقاً.

في الوقت الحالي، أود أن أتحديث بعض الشيء عن الجدول الزمني الذي آمل أن أعمل بموجبه. لقد مرت ثلاثة شهور منذ حادث الحريق، وقد يبدو للبعض بأن لم يتم إحراز الكثير خلال هذه المدة. لكن ذلك ليس هو الحال، وقد يكون من المفيد أن أوجز ما يجري فيما يتعلق بالتحقيق منذ 14 يونيو.

كما قلت، تم تعييني رئيساً للتحقيق في 28 يونيو، لكن فترة المشاورات التي أشرت إليها تعني بأن هيئة التحقيق لم تتشكل فعلياً حتى 15 أغسطس. ورغم أن الفترة ما بين التاريخين استغرقت تعيين فريق التحقيق وإعداد مكتبنا واتخاذ الاستعدادات لبدء العمل، لم يكن باستطاعتنا اتخاذ خطوات فعلية للبدء في جمع الأدلة إلى حين إبلاغي بصلاحياتي وتشكيل هيئة التحقيق رسمياً. ولم يكن باستطاعتنا البدء إلى حين الانتهاء من ذلك.

وفي غضون بضعة أيام وجهت محامية هيئة التحقيق رسائل إلى المؤسسات المعنية بإدارة البرج وبتجديده آخر مرة، وطلبت منهم تقديم أية وثائق في حوزتهم تتعلق بالمواضيع قيد التحقيق. وهذه الرسائل أرسلت ليس فقط إلى المجلس المحلي وهيئة إدارة شؤون المستأجرين، بل كذلك للمتقاعدين والموردين المعنيين بتجديد البرج.

نتوقع استلام آلاف الوثائق، وكما نتمكن من فرز هذه الوثائق، عقدنا مفاوضات مفصلة بشأن توفير نظام إلكتروني لإدارة الوثائق يتيح لنا تحليلها وعرضها بفعالية خلال جلسات الاستماع، وتوفيرها ليطلع عليها عامة الناس عبر الموقع الإلكتروني للتحقيق.

وكما قلت من قبل، عقدنا محادثات مع خبراء وأصدرنا توجيهاتنا لعدد منهم للاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم فيما يتعلق بمختلف أوجه التحقيقات.

وبالتالي فإن عملية جمع الأدلة قد بدأت بالفعل بشكل جدي، لكن مازال هناك الكثير مما يتوجب عمله. وقد بدا واضحاً بأن هناك العديد من الشهود المحتملين الذين مازال يتعين الاستماع لإفاداتهم، وآلاف كثيرة من الوثائق التي يتعين الاطلاع عليها. هذه المهمة حجمها هائل جداً.

أود البدء في الاستماع للإفادات فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من التحقيق قبل نهاية السنة الحالية، لكن إمكانية حدوث ذلك تعتمد إلى حد كبير على المدة اللازمة للحصول على إفادات من لهم صلة مباشرة بالحريق، والحصول على الوثائق المتعلقة بإفاداتهم وتحليلها. وللأسباب التي أشرت إليها، فإن الاستماع لإفادات هؤلاء الشهود المهمين يتطلب عناية وحساسية، وقد يستغرق فترة أطول مما اعتقدنا من قبل.

وبالتالي سوف نعلن موعد ومكان أول جلسة للاستماع للإفادات حين نحقق مزيدا من التقدم في عملنا. وسوف أتخذ قرارا بشأن تفاصيل ترتيبات جلسات الاستماع، مثل الأيام والمواعيد التي سوف تعقد فيها هذه الجلسات، بعد الاستماع لمذكرات المشاركين الأساسيين.

وبالمثل، فإن من المبكر جدا لي أن أقول متى سوف أعقد جلسات إعطاء التوجيهات، لأن ذلك يعتمد جزئيا على ما هناك حاجة لتحديده. لكنني آمل بأن يبلغ المشاركون الأساسيون فريق عملي في أقرب فرصة ممكنة بأي مسائل يعتقدون بأن يتوجب عليّ بحثها.

قلت في رسالتي الموجهة إلى رئيسة الوزراء في 10 أغسطس بأنني آمل بأن أتمكن من إصدار أول تقرير بحلول عيد الفصح في 2018. وهذا التقرير لا بد وأن ينحصر بما وصفته بأنه المرحلة الأولى من التحقيق. ومع ذلك، فإنه يشكل هدفا صعبا. حيث إن تحقيق ذلك يتطلب الكثير من الجهود المضنية، إلى انب مشاركة فاعلة من كافة المعنيين. لكنني آمل في أن أتمكن من الاعتماد على ذلك التعاون لضمان المضي في التحقيق بأسرع وقت ممكن وبأكبر سهولة ممكنة. فمن مصلحة المواطنين أن ننشر في أقرب فرصة ممكنة الاستنتاجات التي قد يكون لها أثر على سلامة من يعيشون أو يعملون في مبانٍ مرتفعة أخرى.

وإنني مدرك بأن هناك اجتماعات غير رسمية عقدت بالفعل بين محامين ممثلين عن هيئة التحقيق وآخرين ممثلين عن بعض من المشاركين الأساسيين المحتملين بهدف تحديد المجالات التي تمثل أرضية مشتركة وكذلك الاختلافات المحتملة بشأن النهج المتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية. وإنني أحث تماما على تعاون من هذا النوع، وأعرب عن امتناني لكونه أثبت فائدته لجميع المعنيين.

كما آمل في أن يستمر هذا التعاون لأن لدينا جميعا هدف مشترك. حيث جميعنا يسعى لمعرفة الحقيقة بشأن سبب نشوب الحريق وما تسبب به من خسائر كبيرة في الأرواح. ومن واجبنا تجاه من قُتلوا ومن دُمرت بيوتهم أن نعمل معا لتحقيق ذلك الهدف.

أشكركم جميعا لحضوركم. وأتطلع قدما للقاء الكثير منكم مجددا في جلسات استماع لاحقة.

(الساعة 11:20 صباحا)

(ختام جلسة الاستماع)